المواقف الكويتية – السورية من مبادرات السلام والوساطات الدولية لإنهاء الحرب العراقية – الايرانية 1980 – 1988

م.م مالك حمزة مطر الغزالي ا. د رحيم عبد الحسين عباس

جامعة كربلاء – كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم التاريخ

ملخص:

بذلت دولتا الكويت وسورية جهود واضحةٌ لإنهاء الحرب العراقية – الايرانية منذ الايام الاولى لاندلاعها، وكان يدفعها لسير بهذا الاتجاه مصالحها الخاصة، فالكويت تخوفت من امتداد الحرب الى اراضيها لقربها من ساحات العمليات العسكرية، في حين كانت سورية من مصلحتها وقف الحرب العراقية – الايرانية بأقرب وقت ممكن، لكي توجه جميع أنظار العالم العربي والاسلامي، المنشغلة بعضها آنذاك بالحرب العراقية الايرانية، صوب الخطر الصهيوني المتمثل باحتلاله مرتفعات الجولان السورية، وكانت الجهود التي بذلتها والوساطات التي طرحتها الحكومتان الكويتية والسورية فشلت جميعها، ويرجع سبب ذلك الى تشدد طرفي الحرب، وبخاصة الجانب الايراني، فضلاً عن ذلك ان مساعي الكويت وسورية كانت تحمل بوادر فشلها قبل بدئها بسبب انحياز الكويت الى جانب العراق في الحرب، بينما كانت سورية منحازة الى جانب ايران، فيفترض بالطرف الساعي الى حل مشكلة ان يكون محايداً قبل البدء بأي مسعى لكي يستطيع التحاور مع طرفي المشكلة. وكانت الكويت وسورية منحازة في مساعيها ومواقفها من مبادرات السلام والوساطات الدولية لوقف الحرب الى الجانب الداعمة له في مسألة الحرب واتضح ذلك الامر في العديد من المواقف، كما ان سورية فضلت انتهاء الحرب على وفق وساطة تضعف الحكومة العراقية وتعزز مكانة إيران في المنطقة، اما الكويت فكانت على النقيض من ذلك، اذ أنها كانت تخشى من طرفي الحرب، لكون ان العراق لديه اطماع في الأراضي الكويتية، اما ايران تسعى لتصدير ثورتها الى الخارج واسقاط الانظمة الملكية الحاكمة في المنطقة آنذاك، لذا رأت ان في حالة انتهاء الحرب على وفق وساطة تعزز من مكانة احد طرفي الحرب سيشكل ذلك خطرا عليها، الا أنها تخوفت من ايران أكثر من تخوفها من العراق.

Abstract

The countries of Kuwait and Syria made clear efforts to end the Iraq-Iran war since the first days of its outbreak, and were motivated to move in this direction by their own interests. Kuwait feared the war would spread to its territory due to its proximity to the arenas of military operations, while Syria had an interest in stopping the Iraq-Iran war as soon as possible. Possible, in order to direct all the attention of the Arab and Islamic world, some of which were preoccupied at the time with the Iran-Iraq war, towards the Zionist threat represented by its occupation of the Syrian Golan

Heights. The efforts made and the mediations proposed by the Kuwaiti and Syrian governments all failed, and the reason for this is due to the extremism of both sides of the war, especially the Iranian side. In addition, the efforts of Kuwait and Syria showed signs of failure before they began because Kuwait sided with Iraq in the war, while Syria was sided with Iran, so the party seeking to solve a problem is supposed to be neutral before starting any effort so that it can dialogue with both sides of the problem. Kuwait and Syria were biased in their efforts and positions regarding peace initiatives and international mediations to stop the war to the side that supported it on the issue of war, and this matter became clear in many situations, and Syria preferred to end the war according to mediation that would weaken the Iraqi government and strengthen Iran's position in the region. As for Kuwait, it was On the contrary, it was afraid of both sides of the war, because Iraq had ambitions in Kuwaiti lands. As for Iran, it seeks to export its revolution abroad and overthrow the monarchical regimes ruling the region at the time. Therefore, it saw that if the war ended according to mediation that would enhance the status of one of the war parties, this would constitute a danger to it. However, it feared Iran more than it feared Iraq.

المقدمة

سعت منظمات دولية وإسلامية ودول عربية واجنبية منذ الأيام الاولى لاندلاع الحرب العراقية – الإيرانية بدوافع مختلفة ومتنوعة جاهدة لوقف الحرب، وكانت دولتا الكويت وسورية من بين تلك الدول التي سعت لوقف الحرب، ولم تكتفيا ببذل الجهود لوقف الحرب العراقية – الإيرانية، وإنما سعتا الى ابداء آرائهما واتخاذ مواقف من معظم مبادرات السلام والوساطات العربية والاسلامية وكذلك الاقليمية والدولية التي طرحت خلال سنوات الحرب الثمانية، ومن هنا اقتضت الضرورة تقسيم موضوع البحث الى محورين خصص الاول لتناول الموقف الكويتي من مبادرات السلام والوساطات الدولية لإنهاء الحرب العراقية – الايرانية 1980 – 1988، وقد قسم على شقين بحث الشق الاول الدور الكويتي في مبادرات السلام، بينما سلط الشق الثاني الضوء على الموقف الكويتي من المبادرات والوساطات الدولية، في حين كُرس المحور الثاني لدراسة الموقف السوري من مبادرات السلام والوساطات الدولية لإنهاء الحرب العراقية – الايرانية 1980 – 1988، وقد تألف كذلك من شقين اوضح الشق الاول الدور السوري في مبادرات السلام، بينما بَّين الشق الثاني الموقف السوري من المبادرات والوساطات الدولية.

اعتمد الباحث على عدد من الوثائق المنشورة وغير المنشورة، أهمها وثائق دار الكتب والوثائق المشار إليها بالرمز(د. ك. و)، ووثائق وزارة الخارجية البريطانية المشار إليها بالرمز(O. C. F)، ووثائق وزارة الخارجية العراقية، فضلاً عن وثائق اخرى منشورة، كما اعتمد الباحث على عدد من الصحف والمجلات العراقية والعربية أهمها جريدة الثورة العراقية وجريدة القبس الكويتية، ومجلة الحوادث اللبنانية، كما تم استخدام العديد من الرسائل والاطاريح الجامعية والكتب العربية والمعربة والبحوث المنشورة، ومن أهم تلك المصادر التي تم الرجوع إليها اطروحة الدكتوراه الموسومة (دور الكويت في دعم القضايا الخليجية والعربية 1961 – 1990) لمؤلفها فالح فهد الدوسري، ولم تقل اهمية عنها الاطروحة الاخرى الموسومة (العلاقات الإيرانية – السورية 1979 – 1989) للباحث هوزان سليمان ميرخان، في حين كان من بين الكتب التي اعتمد عليها البحث الكتاب الموسوم (الحرب العراقية الايرانية 1980- 1988) لمؤلفه عبدالحليم ابو غزالة.

اولا: الموقف الكويتي من مبادرات السلام والوساطات الدولية لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية 1980 – 1988

1- الدور الكويتي في مبادرات السلام 1980 - 1988

سعت الحكومة الكويتية قبل نشوب الحرب العراقية - الايرانية[1] لازالة أسباب التوتر بين العراق وإيران مدركة الخطر الذي يمكن أن يحدث في حالة حصول مواجهة عسكرية بينهما، واستمرت الكويت في مساعيها بعد نشوب الحرب سواء بجهودها الفردية أو من خلال دورها في المنظات الاسلامية والعربية والخليجية[2]، كما سعت الى تشكيل محكمة عدل إسلامية للنظر في القضايا التي يواجهها العالم الإسلامي، ومن هذه القضايا الحرب العراقية الايرانية[3].

دفعت الكويت العديد من الاسباب الى أن تسعى لوقف الحرب، منها قربها من ساحة العمليات العسكرية التي باتت تهدد أمنها واستقرارها[4]، وادراك الساسة الكويتيون أن خروج أحد طرفي النزاع منتصراً وخصوصاً ايران سيشكل تهديداً مباشراً لكيان الكويت كدولة، نظرا لرفع ايران شعار تصدير ثورتها الاسلامية الى خارج حدودها، كذلك تخوفت الحكومة من تهديدات ايران بغلق مضيق هرمز لكون هذا المضيق يُعد طريقاً رئيساً للتجارة الكويتية فعن طريقه يتم تصدير معظم النفط واستيراد أغلب ما تحتاجه الكويت من سلع[5].

دعت الحكومة الكويتية في الخامس والعشرين من ايلول 1980 الى ضرورة تكثيف الجهود لتجنب تفاقم الأزمة وضمان سلامة وامن المنطقة من التدخلات الأجنبية[6]، كما أعلن وزير الخارجية صباح الأحمد الصباح[7] أن الكويت ستبُذل كل جهودها المتاحة لانهاء الحرب العراقية - الايرانية[8]، بينما حث امير الكويت جابر الأحمد الصباح[9] في الدورة الثانية للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي المنعقد في الرياض يومي العاشر والحادي عشر من تشرين الثاني 1981 دول مجلس التعاون الخليجي على ضرورة مضاعفة الجهود وبذل المساعي لايجاد تسوية نهائية للحرب العراقية – الايرانية[10].

على الرغم من ذلك فأن جريدة الانباء الكويتية كشفت في عددها الصادر في العاشر من آذار 1982 أن طهران حاولت أن تستميل الكويت في شباط من العام المذكور لتكون وسيطاً بينها وبين العراق، الا أن الكويت رفضت هذا الدور لأسباب عدة أهمها أنها تعد نفسها قومياً في خندق العراق، واعتقد الكويتيون انهم في حال قيامهم بوساطة بين الطرفين فأن ايران سترفضها مثلما رفضت مساعي المنظات الاقليمية الدولية، واضافت الجريدة أن طهران كررت المحاولة مرة اخرى لتظهر الكويت للرأي العام العالمي بمظهر الدولة الموافقة على أجراء الاتصال مع طهران بشأن الحرب وبالتالي خلق الاعتقاد بأن الكويت تقف بعيدة عن بغداد، وأوضحت الجريدة أن المحاولة الثانية جاءت عندما دعا وزير خارجية ايران وزير الصحة العامة الكويتي عبدالرحمن العوضي للقاء معه في منزل السفير الايراني او السفارة الايرانية في واشنطن عندما كان عبدالرحمن العوضي يرأس وفد الكويت الى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، غير أن العوضي اعتذر عن ذلك وأصر على أن أي لقاء يجب أن يتم في الأمم المتحدة[11]، ومع ذلك سيتبين لنا في المحور القادم ان الكويت بدفع من سورية سعت مع الأخيرة للقيام مبادرة لوقف الحرب في مطلع عام 1982.

مع تصاعد حدة الحرب ورجحان كفة ايران فيها، وبخاصة بعد ان قررت الحكومة العراقية في العشرين من حزيران 1982 سحب قواتها من جميع الاراضي الايرانية التي تحتلها والعودة الى الحدود المعترف بها دوليا[12]، كثفت الكويت من جهودها لأيقاف الحرب[13] إذ قام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي عبدالعزيز حسين بزيارة موسكو في السابع عشر من تشرين الثاني 1982 وبحث مع القادة السوفيت تطورات الحرب وناشدهم بإستخدام نفوذهم للعمل على انهائها[14]، وفي اليوم نفسه أعلن وزير الخارجية صباح الأحمد الصباح أن دول مجلس التعاون الخليجي مهتمة بإيجاد حل لإنهاء الحرب العراقية - الايرانية، وأن اهتمامها

بوقف الحرب ينطلق من حقيقة أن استمرارها يضر بالبلدين، كما انه ليس من مصلحة دول المنطقة أو مصلحة السلم العالمي[15].

من جانب اخر قام الامير جابر الأحمد في الساس من نيسان 1983 بإرسال مبعوثين كويتيين يحملون رسائل الى الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن لمناشدتها بضرورة بذل الجهود لوضع حد للحرب العراقية - الايرانية، وكذلك لحث الدول المذكورة للضغط على ايران من أجل التخلي عن شروطها لوقف الحرب، والتي كان من بيها دفع تعويضات الحرب، وطالب الامير جابر طرفي الحرب أن يواجها بعضهما البعض عبر طاولة المفاوضات[16].

قام مجلس التعاون الخليجي في التاسع من آيار 1983 بتشكيل وفد ضم وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد الصباح ووزير الخارجية الأماراتي راشد بن عبدالله آل مكتوم، وعهد إليهم مهمة زيارة طهران وبغداد لايجاد حل لوقف تسرب النفط المتدفق من حقل نوروز الايراني بفعل قصف الطيران العراقي، الأمر الذي تسبب بحدوث بقعة زيت لوثت مياه الخليج العربي[17].

وصل الوزيران الى طهران في الثالث عشر من آيار 1983 وناقشا مع الرئيس الايراني علي خامنئي[18] موضوع تسرب النفط، وأعربا في الوقت نفسه عن أملهما في الوصول الى اتفاق لأيقاف الحرب، لذلك قاما بعرض مشروع لوقفها من ثلاث نقاط:

1- العودة الى حدود ما قبل الحرب

2- تبادل الأسرى بين البلدين

3- انشاء صندوق خاص باعادة أعمار ما تهدم من البلدين جراء الحرب بتمويل من الأمم المتحدة واعضاء منظمة الأوبك[19].

أكدت الحكومة الايرانية للوزيرين أنها لا تعارض مساعي دول المنطقة لإنهاء الحرب[20] شريطة أن تأخذ بنظر الأعتبار ضرورة أن يتم معاقبة المعتدي في الحرب، وأن تحصل ايران على تعويضات بسبب الخسائر التي تكبدتها في الحرب والالتزام باتفاقية الجزائر[21] لعام1975[22].

توجه الوزيران في الرابع عشر من آيار 1983 الى بغداد والتقيا مع الرئيس العراقي صدام حسين[23] وعرضا عليه نتائج مباحثاتهم مع الحكومة الايرانية[24]، فرفض الشروط الايرانية، كما رفض أيضاً مطالب الوزيرين بتوقف الطيران العراقي عن ضرب حقل نوروز الايراني ما لم تتم مناقشة الجوانب السياسية والعسكرية المتعلقة بالنزاع بصورة شاملة، لذلك لم تسفر الجهود الخليجية عن اي ردود إيجابية[25].

إن فشل هذه الوساطة لم يحُل دون استمرار الجهود الكويتية، إذ اجرت وزارة الخارجية الكويتية في السابع عشر من شباط 1984 أتصالات مع بغداد وطهران من أجل التمهيد لأيفاد مبعوث رسمي كويتي للتوسط بين البلدين، وابلغت الحكومتين العراقية والايرانية أنها تنتظر ردهما للقيام بهذه المهمة[26]، وفي السادس والعشرين من الشهر نفسه أستبعد مسؤول في مجلس الشورى الايراني نجاح الوساطات لأنهاء الحرب، وقال أن هذه الجهود لا يمكنها حل أي مشكلات[27].

دفع التفوق الايراني في الحرب سيما بعد احتلال القوات الايرانية جزيرة مجنون العراقية في شباط 1984 مجلس الجامعة العربية الى تشكيل اللجنة السباعية العربية الخاصة ببذل المساعي لأيقاف الحرب العراقية - الايرانية والتي ضمت وزراء خارجية الكويت والسعودية والأردن والعراق وتونس والمغرب واليمن الشمالي، فضلاً عن الأمين العام لجامعة الدول العربية، وجاء تشكيل هذه اللجنة في الرابع عشر من آذار 1984[28].

ونتيجة لتكثيف إيران هجماتها ضد الناقلات النفطية الكويتية، بسبب موقفها الداعم للعراق في الحرب، قام وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمدي الصباح في مطلع كانون الثاني 1985 بزيارة دمشق، وأجرى فيها مباحثات مع القيادة السورية تناولت تقديم مشروعٍ خليجي بمشاركة الجزائر وفرنسا لايقاف الحرب العراقية – الايرانية، تضمن المشروع أن يقوم الرئيس السوري حافظ الأسد[29] بأقناع الحكومة الايرانية بالتحاور مع نظيرتها العراقية مباشرة في الجزائر، على أن تتعهد الحكومتان الفرنسية والجزائرية بالعمل على استرجاع ثمانية بلايين دولار ايراني، كانت واشنطن جمدتها في البنك المركزي منذ أزمة الرهائن الامريكيين[30]، اما دور دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المشروع هو ضمان ترسيم الحدود بموجب الخرائط الجديدة التي سيتم وضعها أن حدث الاجتماع في الجزائر، الا أن المشروع فشل بسبب رفض الحكومة الايرانية الدخول في مفاوضات قبل أن يتم ادانه الحكومة العراقية على أنها المعتدي في الحرب[31].

على الرغم من ذلك واصلت الحكومة الكويتية مساعيها، إذ أكد ولي العهد سعد العبدالله الصباح[32] في الثامن والعشرين من تشرين الاول 1985 ان بلاده ستواصل جهودها بالتعاون مع الدول الأخرى لوضع حدً سريع لهذه الحرب، ودعا إيران الى مزيد من التعاون للتوصل الى تسوية سلمية للحرب[33].

طالب وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد في الثالث من ايلول 1986 قمة حركة عدم الانحياز الثامنة التي عُقدت في العاصمة الزمبابوية هراري بتشكيل لجنة من بعض زعماء الحركة تقوم بزيارة العراق وايران في محاولة جديدة لأنهاء الحرب بين البلدين العضوين في الحركة، ودعا في الوقت نفسه كل دول العالم المحبة للسلام الى بذل كل ما بوسعها للتوصل الى حل سلمي للحرب[34]، لذلك قام صباح الأحمد بمهمة دبلوماسية زار خلالها خمس دول اوربية بدأها في الحادي عشر من ايلول 1986 بزيارة فلندا وبحث مع المسؤولين فيها مسألة الحرب، وأكد لهم ضرورة تكثيف جهودهم من أجل ايجاد حلول عاجلة لأيقاف الحرب العراقية-الايرانية[35]، وكرر الطلب نفسه عند زيارته النمسا وفرنسا وايطاليا والمانيا الشرقية[36].

استمرت الحكومة الكويتية ببذل الجهود لأيقاف الحرب، ففي الاول من تشرين الاول 1986، عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً دعت إليه اللجنة السباعية العربية، فقام وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد بالقاء كلمة طلب فيها من مجلس الأمن الدولي القيام بإجراءات عملية لأيقاف الحرب العراقية - الايرانية، وحذر من عواقب استمرارها على أمن منطقة الخليج والعالم[37]، وفي السابع من حزيران 1987 اجتمعت اللجنة السباعية العربية مع الامين العام للأمم المتحدة خافير بيريز دي كويلار(Javier Perez De Cuellar)[38]، وطلبت منه بذل الجهود لايقاف الحرب[39].

بعث امير الكويت جابر الأحمد في الاول من آذار 1988 رسائل الى قادة الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي بصفته رئيسا لمنظمة المؤتمر الاسلامي ابلغهم فيها بالتطور الخطير في الحرب العراقية - الايرانية المتمثل بتصاعد حرب المدن بين البلدين، وطلب منهم الاسراع بالتدخل لأيقاف الحرب، وارجع سبب هذا التصعيد الى التأخير في تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (598) الصادر في العشرين من تموز 1978، والداعي الى الوقف الفوري لأطلاق النار والانسحاب الى الحدود الدولية واطلاق سراح جميع الأسرى وتشكيل هيأة محايدة للتحقيق في مسؤولية النزاع، وقال الامير جابر الاحمد انه لو تم تنفيذ القرار المذكور لكانت دول المنطقة تنعم الآن بالسلام وحقن دماء المسلمين[40].

2- الموقف الكويتي من المبادرات والوساطات الدولية 1980 - 1988

عملت الحكومة الكويتية منذ بداية الحرب العراقية - الايرانية على تأييد واسناد أي مبادرة او وساطة تقوم بها منظمة او دولة تهدف الى ايقاف الحرب، واستعملت كل جهدها في سبيل تحقيق هذه الغاية[41]، ففي الاول من

تشرين الاول 1980 اعرب مندوب الكويت في الأمم المتحدة عبدالله يعقوب بشارة عن تأييد بلاده لقرار مجلس الأمن الدولي المرقم(479) الصادر في الثامن والعشرين من ايلول 1980 والداعي لأيقاف الحرب والدخول في محادثات للوصول لتسوية سلمية[42]، بينما ابدا ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء سعد العبدالله الصباح دعمه لمقترحات لجنة المساعي الحميدة[43] التي انبثقت من منظمة المؤتمر الاسلامي، وقد اقترحت مشروعاً لوقف الحرب، بعد أن زارت كل من بغداد وطهران نص على مايلي:

1- وقف اطلاق النار فوراً وانسحاب قوات الطرفين الى ما وراء الحدود الرسمية قبل أندلاع الحرب

2- تأليف لجان من منظمة المؤتمر الاسلامي تتولى مراقبة وقف اطلاق النار

3- تأليف قوة لحفظ السلام في دول المنطقة

4- تأليف لجنة عليا لدراسة معطيات وأسباب الحرب

5- إحالة النزاع الى محكمة العدل الدولية إذا فشلت الوساطة في حله[44].

لم تلقِ هذه المقترحات قبولاً لدى كل من العراق وايران، فقد أصرت ايران على أن تكون إتفاقية الجزائر لعام 1975 هي قاعدة التفاوض، بينما اصر العراق على رفض هذه الاتفاقية، كما اشترطت إيران انسحاب القوات العراقية من اراضيها فوراً من دون قيد أو شرط، في حين اشترط العراق اعتراف ايران بالحقوق العراقية في شط العرب قبل الانسحاب[45].

بعد فشل تلك الوساطة ابدت الحكومة الكويتية في السادس عشر من شباط 1981 عن عدم رضاها عن موقف ايران التي قالت عنها أنها تضع شروطاً يصعب على العراق قبولها واضافت أن العراق مستعد لوقف الحرب شريطة أن يستعيد اراضيه[46].

استمرت لجنة المساعي الحميدة في ممارسة نشاطها لمحاولة تقريب بين وجهات النظر للطرفين، فبادرت بتقديم مشروعٍ ثاني في نيسان 1981 وهو في الواقع المشروع الأول نفسه مع تعديله على وفق ملاحظات الدولتين المتنازعتين، وتضمن ما يأتي:

1- وقف اطلاق النار وانسحاب قوات الدولتين الى الحدود المعترف بها دوليا بحسب اتفاقية الجزائر 1975

2- وضع قوات مراقبة اسلامية على طرفي الحدود بين الدولتين

3- تشكيل لجنة مكونة من الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتسوية الحدود البرية والمائية بين الدولتين

4- قبول الطرفين بتكوين جهاز يتولى مهمة تحديد المعتدي وإدانته

5- تجري مفاوضات غير مباشرة بين الدولتين في أحدى عواصم الدول الإسلامية وعند التوصل الى حل يتم البدء في المفاوضات مباشرة

6- أنشاء صندوق للتضامن الاسلامي لتقديم مساعدة فورية للحكومتين العراقية والايرانية لاعادة بناء بلديهما[47].

رفضت ايران تلك المقترحات لأن العراق لم ينسحب من اراضيها، واتهمت منظمة المؤتمر الاسلامي بالانحياز للعراق[48].

اشادت الحكومة الكويتية بتجاوب العراق مع الجهود التي تبذلها لجنة المساعي الحميدة من أجل ايقاف الحرب، وناشدت ايران أن تتيح فرصا أفضل لأنجاح مثل تلك الجهود، وأكدت تأييدها بقوة لأستمرار مهمة لجنة المساعي الحميدة[49].

بعد فشل جميع المساعي الأنفة الذكر التي بذلت لأيقاف الحرب العراقية- الايرانية، استبشرت الحكومة الكويتية خيرا بالوساطة الجزائرية التي بدأها وزير الخارجية محمد الصديق بن يحي في نيسان 1982[50] سيما وأن الجزائر سبق وأن نجحت في حل أزمة الرهائن الامريكيين في طهران، واسهمت من قبل في عهد الشاه بوضع إتفاقية الجزائر عام 1975 المتنازع علي تنفيذها بين العراق وايران، لذلك رأت الحكومة الكويتية أن الجزائر قادرة على أن تقوم بدورها المطلوب لأيقاف الحرب[51]، فقدمت لها الدعم اذ كان المسؤولون الجزائريون يحرصون على المرور بالكويت في طريقهم الى طهران وبغداد[52].

وجدت الوساطة الجزائرية بعض التجاوب من قبل طرفي النزاع، الا أن الوفاة المفاجئة للوزير محمد الصديق بن يحيى بعد سقوط طائرته عندما كان متوجهاً الى طهران أعاقت جهود الوساطة بعض الوقت، وعلى الرغم من ذلك اصدرت الحكومة الجزائرية قراراً اعلنت فيه عزمها على استئناف وساطتها، فعينت لهذا الغرض أحمد طالب الابراهيمي وزير خارجيتها الجديد الذي وصل الكويت في التاسع من آب 1982 لأستكمال المباحثات، الا أن الوساطة اخفقت في تحقيق هدفها في وقف الحرب، بعد أن قدمت ايران لوزير الخارجية الجزائري شروطاً رفضها العراق منها دفع تعويضات عن خسائر الحرب وادانه المجتمع الدولي للرئيس العراقي صدام حسين[53].

عقد في شباط 1983 المؤتمر السابع لحركة عدم الانحياز في نيودلهي، وقد طرح فيه مشروع يدعو الى الوقف الفوري لاطلاق النار وعودة قوات الطرفين الى الحدود المعترف بها دوليا، وحل النزاع بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وانشاء صندوق دولي لأعادة تعمير البلدين، وتشكيل لجنة متابعة برئاسة السيدة انديرا غاندي رئيسة حركة عدم الانحياز لتنفيذ المشروع[54]، ونتيجة للمناورات التي حصلت من قبل بعض الاطراف الموجودة في المؤتمر، فضلاً عن رفض ايران لهذه المقترحات، القى امير الكويت جابر الأحمد كلمة أمام المؤتمرين أيد فيها تلك المقترحات، ودعا الى تكثيف وتوحيد الجهود من أجل انهاء النزاع المسلح بين العراق وإيران، وقال أن نجاح حركة عدم الانحياز في وضع حد لهذه الحرب هو ميزان دقيق لمدى فعالية جهودها[55].

واصلت الحكومة الكويتية تأييدها للجهود الدولية الهادفة الى وقف الحرب العراقية الايرانية، فأعربت عن دعمها قرار مجلس الأمن الدولي المرقم(540) الصادر في الحادي والثلاثين من تشرين الاول 1983[56]، والذي طلب فيه المجلس من الأمين العام للأمم المتحدة مواصلة مساعيه لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ومقبولة بين الطرفين، كما دعا فيه الى إيقاف جميع العمليات العسكرية في الخليج وعدم التعرض للمدن والمنشأت الاقتصادية والموانئ[57].

اشاد مجلس الأمة الكويتي في الحادي عشر من حزيران 1984 بمساعي الأمين العام للأمم المتحدة خافير بيريز دي كويلار التي تمخض عنها توقف قصف المدن والمنشأت المدنية مدة اسبوعين، على وفق قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (552) الصادر في الأول من حزيران 1984، كما أعلن مجلس الأمة الكويتي مساندته لأي مبادرة صلح من شأنها حقن الدماء وتضييق الدائرة الحرب، وناشد ايضاً الهيئات والمؤسسات الدولية والاسلامية كافة أن تمارس دورها الفعال نحو انهاء الحرب واستقرار المنطقة[58]، ومن جهة أخرى اشاد وزير الخارجية صباح الأحمد في السابع والعشرين من ايلول 1985 باستجابة العراق لدعوات السلام والمبادرات الدولية والاقليمية لأنهاء الحرب، وجاء ذلك في كلمته التي القاها أمام الدورة الاربعين للجمعية

العامة للأمم المتحدة وقال أيضاً أن ايران ترفض دائما هذه المبادرات، وجدد دعم بلاده للجهود الرامية لوقف الحرب وتسوية النزاع بين البلدين سلميا[59].

اكدت الحكومة الكويتية تمسكها بقراري مجلس الأمن رقم (582) الصادر في الرابع والعشرين من شباط 1986 ورقم (588) الصادر في الثامن من تشرين الاول 1986 اللذان دعا فيهما المجلس الى وقف اطلاق النار وسحب قوات البلدين الى الحدود الدولية، والسعي للتوصل الى حل النزاع بالوسائل السلمية، واعربت الكويت عن املها بأن تستجيب ايران لهذه الارادة الدولية[60]، الا أن ايران عدت القرارين المذكورين منحازين لصالح العراق، وعقبت وزارة الخارجية الايرانية على رفضها بالقول ان ايران تشعر بأن جميع إمكانيات الأمم المتحدة حُشدت لصالح العراق[61].

استمرت تحركات الحكومة الكويتية بشأن انهاء الحرب عن طريق دعمها للمساعي الدولية، فبعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي المرقم(598) لعام 1987 نشطت الدبلوماسية الكويتية من أجل الضغط على ايران لقبول القرار، ففي اليوم نفسه لصدور القرار في العشرين من تموز 1987 عقد ولي العهد سعد العبدالله الصباح مؤتمراً وجه في نهايته دعوة الى ايران للعمل على حل النزاع مع العراق بالطرق السلمية وفتح باب التعاون[62]، من جانبه وصف وزير الخارجية صباح الأحمد القرار (598) بالقرار التاريخي العادل والمتوازن، عاداً اياه الفرصة الأخيرة لضمان سلام دائم وعادل بين الجارتين المسلمتين، ورأى أن مسؤولية الدفاع تجاه تنفيذه تقع على عاتق جميع الدول، واشاد بقبول العراق للقرار، ودعا ايران الى قبوله قبولاً كاملاً وصريحاً من دون تأخير[63]، وعندما رفضته ايران اعلن وزير الخارجية صباح الاحمد في الثامن عشر من ايلول 1987 عن دعم بلاده لاي قرار يصدر لتطبيق عقوبات على ايران[64]، كما مارست الحكومة الكويتية ضغطاً لقطع العلاقات العربية مع ايران لارغامها على قبول القرار المذكور[65].

ايدت الكويت قرار القمة العربية غير العادية الذي انعقد في عمان في تشرين الثاني 1987 والذي اعرب عن تقديره لموقف العراق الايجابي من قرار مجلس الأمن المرقم (598)[66].

رحبت الحكومة الكويتية في الثامن من آذار 1988 بالمشروع السوفيتي المقدم الى منظمة الأمم المتحدة لايقاف حرب المدن بين العراق وايران، وقد تطلع وزير الخارجية صباح الاحمد الى ان يكون هذا المشروع اعم واشمل من اجل وقف الحرب نهائياً وليس وقف حرب المدن فقط[67]، كما أكد صباح الاحمد في السادس عشر من آذار 1988 قائلاً:" **ان اي تأخير في تنفيذ قرار مجلس الأمن 598 يؤدي حتما الى مزيد من التصعيد الخطير كما هو حاصل الآن في قصف للمدن**"[68].

وبعد موافقة ايران على قرار مجلس الأمن المرقم (598) في الثامن عشر من تموز 1988 عقد مجلس الوزراء الكويتي جلسة في الثلاثين من الشهر نفسه، اشاد فيها بجهود الأمين العام اللأمم المتحدة خافير بيريز دي كويلار، واعرب عن امله في أن تتكلل جهوده بالنجاح وأن يتم التوصل الى إيجاد اتفاق سلام شامل من شأنه تعزيز السيادة الوطنية الكاملة لكل بلد على ارضه من دون التدخل في شؤون البلاد الأخرى[69].

وهكذا يبدو واضحاً ان الكويت لم تترك مناسبة لم تبدِ فيها موقفها من الحرب العراقية الايرانية، وذلك لأعتبارات عدة اهمها قرب ساحات الحرب من اراضيها والتخوف من حدوث انتصار كبير لأحد طرفي الحرب وبخاصة الجانب الايراني لأن الكويت عدت الخطر الايراني المتمثل بضرورة اسقاط وتغيير أنظمة الحكم في المنطقة عن طريق تصدير ثورتها الاسلامية أشد خطراً عليها من الخطر العراقي المتمثل بالسعي لاقتطاع اجزاء من اراضيها، وبناءً على ذلك بذلت الكويت جهوداً حثيثة من أجل ايقاف هذه الحرب عن طريق الزيارات الرسمية او بعث الرسائل الى الدول ذات المكانة الكبيرة والثقل السياسي في العالم لحثها على السعي

لوقف الحرب اولا، وعن طريق العمل مع دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى، وقد طرحت في هذا الصدد وساطة الا انها فشلت ثانيا، وبالاشتراك باللجنة السباعية العربية المكلفة بوقف الحرب العراقية – الايرانية من قبل الجامعة العربية ثالثا، كما عملت الكويت على اسناد وتأييد اي مبادرة أو ساطة اقليمية كانت ام دولية أوعربية ام اسلامية تهدف الى وقف الحرب.

ثانيا: الموقف السوري من مبادرات السلام والوساطات الدولية لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية 1980 – 1988

1- الدور السوري في مبادرات السلام 1980 – 1988

عارضت الحكومة السورية الحرب العراقية – الإيرانية منذ الأيام الاولى لاندلاعها، مدركةً تأثيرها السلبي على مجرى الصراع العربي ضد الكيان الصهيوني، سيما وان دمشق كانت تسعى آنذاك لاستعادة الجزء المفقود من مرتفعات الجولان[70]، كذلك وجدت سورية ان استمرار الحرب سيلقي بظلاله على قضايا العرب والمسلمين بصورة عامة[71]، لذا سعت الحكومة السورية لإيجاد حلول مناسبة لوقف القتال بين العراق وإيران، ففي الخامس والعشرين من ايلول 1980 اتصل هاتفيا الرئيس السوري حافظ الأسد بملك الأردن حسين بن طلال وولي العهد السعودي فهد بن عبدالعزيز داعيا إياهما الى بذل الجهود من أجل انهاء الحرب العراقية – الإيرانية في اقرب وقت ممكن[72]، وقد اشارت بعض المصادر الى ان الملك حسين بن طلال اجاب الرئيس السوري بانه كان يتوقع منه، اي من حافظ الأسد، ان يقول له كم عدد الفرق العسكرية التي سترسلها سورية لمؤازرة العراق، وقد استنتج حافظ الأسد من حديثه مع الملك حسين ان هناك لعبة استراتيجية جديدة وخطيرة في المنطقة تفوح منها رائحة "توريط" امريكي للعراق، وان موقف الملك حسين من الحرب بهذه الثقة ليس بعيدا عن ذلك التوريط[73].

وبعد ضم الكيان الصهيوني في الرابع عشر من كانون الاول 1981 لجميع اجزاء مرتفعات الجولان، ترسخ اعتقاد الحكومة السورية أكثر في ان الحرب العراقية – الإيرانية لها تأثير سلبي مباشر على المواقف العربية والاسلامية من الصراع العربي – الصهيوني وقرار الضم هذا، لذلك كثفت الحكومة السورية من جهودها لإيقاف الحرب[74]، وقد اشارت الى ذلك اذاعة دمشق بقولها:**" ان الوقت قد حان لوضع حد لحرب الخليج كي توحد الطاقات العربية والاسلامية، وتوجه الجهود التي ستبذل لافشال المخططات الاسرائيلية"**[75]، كما ان الحكومة السورية ادركت أهمية العراق في توفير العمق الاستراتيجي اللازم لها، فضلا عن المساندة العسكرية الرئيسة المتمثلة في جيش قوي مجهز بأحدث الأسلحة[76].

وبناءً على ذلك، قام الرئيس السوري حافظ الأسد ابتداءً من الثالث والعشرين من كانون الاول 1981 بجولة واسعة من الزيارات الرسمية شملت السعودية والكويت وقطر والبحرين والامارات واليمن الجنوبي والشمالي، استهدفت تنسيق المواقف من أجل ايجاد صيغة لوقف الحرب العراقية – الإيرانية، ففي الكويت تم الاتفاق بين اميرها جابر الأحمد الصباح وحافظ الأسد في الاول من كانون الثاني 1982 على مبادرة لإنهاء الحرب تضمنت ان تقوم الكويت باقناع مسؤولي الحكومة العراقية بالجلوس مع إيران الى طاولة المفاوضات، بينما سينصب السعي السوري على اقناع الايرانيين بأن الافضل للجميع تسوية الحرب بالطرق السلمية[77].

فشلت تلك المبادرة قبل ان تبدء، بسبب رفض طرفي الحرب لها، فقد أكد وزير الخارجية الإيراني علي اكبر ولايتي[78] في مؤتمر صحفي عقد في دمشق في الثالث من كانون الثاني 1982 عقب ختام زيارة قام بها لسورية، بأن بلاده ترفض المبادرة السورية – الكويتية، واضاف قائلا: **" إن إيران ستواصل حربها ضد العراق حتى تحقيق النصر النهائي.. وإن تحديد مصير الحرب المفروضة على إيران يحدده الجيش الإيراني**

على جبهات القتال"[79]، واعطى ولايتي شروط إيران لوقف القتال، والتي تضمنت الانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الأراضي الإيرانية، وتحديد المعتدي من قبل هيأة دولية محايدة ومحكمة مختصة، وبعد تحديد المعتدي يقوم بدفع تعويضات الحرب الى البلد الضحية، وتابع حديثه قائلاً: **" إن إيران مستعدة لارسال الحرس الثوري لمحاربة اسرائيل وتحرير الجولان عند الطلب السوري"**[80].

وأشارت بعض المصادر الرسمية السورية الى ان وزير الخارجية الإيراني قد رفض أي اقتراح سوري بشأن التفاوض لأن دبلوماسية الوساطة، على حد قوله، غير مناسبة في الوقت الراهن لتحقيق القوات الإيرانية في اواخر عام 1981 وبداية عام 1982 سلسلة من الانتصارات في ساحة المعركة مكنتها من تحرير قسم من اراضيها، وقد اعطت هذه الانتصارات القيادة الإيرانية تصوراً على قدرتها لتحقيق نصر حاسم على القوات العراقية[81].

اما الحكومة العراقية، فبررت رفضها للمبادرة السورية – الكويتية بقولها: **" إن الدول العربية وانطلاقا من المبادئ القومية والوحدة يجب ان تقف الى جانبنا في الحرب لا ان تقوم بدور الوسيط"**[82]، كما اتهمت الحكومة العراقية نظيرتها السورية بأنها تسعى الى تحييد الكويت حيال الحرب العراقية – الإيرانية[83].

كان دور الوسيط السوري في إيقاف الحرب العراقية – الإيرانية في غاية التعقيد والصعوبة بسبب انحياز سورية الى جانب ايران في الحرب، ولأن العلاقات السورية – العراقية كانت في اسواء حالاتها، كما ان جميع الوساطات الدولية آنذاك قد فشلت لتعنت إيران[84]، ومع ذلك استمرت الحكومة السورية في مساعيها، ففي آذار 1984 توسطت سورية بدفع من السعودية لوقف حرب الناقلات، اذ حاولت السعودية ايقاف هذه الحرب بعد اتساعها وإثبات قدرة إيران على قصف الناقلات النفطية الخليجية، لذا أرسل الملك فهد بن عبدالعزيز وزير التربية والتعليم السعودي عبدالعزيز الخويطر في الثاني والعشرين من آذار1984 الى سوريا[85]، وأجتمع عند وصوله مع الرئيس السوري حافظ الأسد وطلب منه التوسط لوقف حرب الناقلات، وفي اليوم التالي، زار وزير الخارجية السوري عبدالحليم خدام[86] طهران والتقى بالرئيس الإيراني علي خامنئي، ثم غادر عائداً الى دمشق، وسافر بعدها الى السعودية، وعند وصوله أبلغ الملك فهد وكبار المسؤولين السعوديين عن استعداد الحكومة الإيرانية لوقف حرب النافلات ولكن بشرط واحد هو أن تمتنع الحكومة العراقية عن فعل ذلك أيضا، الأ أن الرئيس العراقي صدام حسين طالب بوقف شامل لإطلاق النار، ورفض النظر في اي وقف جزئي للحرب، الا اذ كان الخطوة الاولى لتسوية شاملة للحرب[87].

وبعد فشل تلك الوساطة، أكدت مصادر دبلوماسية في العاصمة دمشق في حزيران 1984، إن سورية ستتابع جهودها ومساعيها الرامية الى وقف حرب الناقلات، وإيجاد السُبل الكفيلة باحتواء الحرب وعدم توريط دول اخرى فيها[88]، كما ان السفير السوري لدى الكويت عيسى درويش قال في الحادي عشر من الشهر نفسه ان بلاده مستعدة لتولي اي دور للمساهمة في احلال السلام في الخليج، وأبلغ الصحفيين قوله**:" اننا مستعدون للعب اي دور يؤدي الى السلام في المنطقة، وخلق جو من الأمن والسلام"**[89].

يبدو ان الدعم المالي الخليجي كان عاملاً مهماً دفع الحكومة السورية للسعي لوقف حرب الناقلات بصورة خاصة، والحرب العراقية – الإيرانية التي تشكل خطورة أكبر على دول الخليج من سورية بصورة عامة.

وحول الجهود السورية لإنهاء الحرب، أشار الرئيس السوري حافظ الأسد في حديثه الى رئيس تحرير جريدة لوموند الفرنسية في السابع والعشرين من تموز 1984 بالقول: **" لقد حاولنا منذ اليوم الاول للحرب ان نوجد مخرجاً لها، واتصلت شخصياً من أجل ذلك بعدد من المسؤولين العرب فلم أجد الاستجابة اللازمة، وحاول غيري من الرؤساء والقادة اجراء اتصالات مع إيران والعراق، وكان ممكنا في بداية الحرب ان نوجد مخرجا**

ملائما لأنها في بدايتها والخسائر كانت قليلة لكن صدام حسين اجاب بعض الرؤساء العرب الذين ارادوا ان يتوسطوا قائلا لهم ان كل عربي يتوسط لانهاء هذه الحرب هو خائن، وربما لذلك أبعد هذا البعض من العرب عن الوساطة طالما أنها بنظر حاكم العراق تساوي الخيانة"[90].

والتقى في دمشق وكيل وزارة الخارجية الإيراني في الثالث والعشرين من تشرين الثاني 1984 مع وزير الدفاع السوري مصطفى طلاس[91] وناقشا قضايا عدة، وفي ختام الزيارة صرح الوكيل الإيراني قائلا:**" أن موقف الجمهورية الإيرانية من الحرب المفروضة من قبل العراق هي نفس الشروط السابقة، تحقيق النصر النهائي لقوات السلام[القوات الايرانية] ومعاقبة المعتدي .. وإن موقف إيران ثابت لا يتغير..."**، ومن جانبه أكد الوزير السوري قائلاً: **" يجب تنبيه المعتدي ومعاقبة عملاء الامبريالية"**[92].

واصلت الحكومة السورية جهودها على الرغم من انحيازها الواضح لإيران في الحرب، فبعد فشل المشروع (الخليجي – السوري- الجزائري- الفرنسي) الأنف الذكر في مطلع كانون الثاني 1985 الهادف لإيقاف الحرب العراقية – الإيرانية، قالت جريدة (الأوبزيرفر The Observer) الاسبوعية اللندنية في مطلع شباط 1985 ان سورية بدأت دور وساطة خفية تستهدف إنهاء الحرب العراقية – الإيرانية، وسيزور الرئيس السوري طهران لتحقيق هذه الغاية[93]، واضافت الجريدة ان دمشق تتمتع بمركز قوي لكسر طوق الجمود الذي يعتري سبيل إنهاء هذه الحرب[94].

نفت إيران في السابع من شباط 1985 نفياً قاطعاً ان تكون ثمة وساطة سورية بينها وبين العراق، واستبعدت ان يزور الرئيس السوري حافظ الأسد طهران من أجل الاعداد لهذه الوساطة، وقال رئيس مجلس الشورى الإيراني هاشمي رفسنجاني[95] :**" إن الرئيس الإيراني علي خامنئي دعا الرئيس السوري قبل مدة طويلة الى إيران، وسيأتي عندما يسمح له الوضع في سورية بذلك، ولكن ليس صحيحا أبدا ان الهدف من مجيئه هو المساهمة في السلام"**، واضاف قائلا: **" إن موقف السوريين من الحرب مماثل لموقفنا ولا اعتقد أنهم راغبون في الوساطة من وجهة نظرنا لا يعقل ان يكون الأسد وسيطا"**[96].

وفي الشأن نفسه، نفى مصدر عراقي مسؤول في الحادي عشر من شباط 1985 فكرة وجود مسعى من جانب سورية لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية، وأكد ان الانباء القائلة بوجود مثل هذا السعي لا اساس لها من الصحة، وصرح هذا المسؤول، الذي لم يتم الأفصاح عن اسمه، لوكالة الانباء الفرنسية في بغداد قائلا: **" اننا لا نتوقع وساطة مخلصة بين العراق وإيران من جانب بلد طعننا في الظهر.. ان نظام دمشق حليف لطهران ولايمكن تبعا لذلك ان يكون وسيطا في المشكلات السياسية والدبلوماسية بين البلدين المتحاربين"**[97].

يُلاحظ ان المساعي السورية كانت ترفض بمجرد ان يتم تناولها في وسائل الاعلام من قبل طرفي النزاع عكس باقي المساعي آنذاك التي معظمها كان يُرفض من قبل طرف واحد هو إيران، ولعل السبب في ذلك يعود الى ان الحكومة العراقية لا تريد للدبلوماسية السورية ان يكون لها شأن في المنطقة حتى وان قبلت إيران الجهود السورية، بسبب الخلاف العميق القائم بين النظامين العراقي والسوري.

وبعد ان فشلت جميع المساعي السورية، رد الرئيس السوري حافظ الأسد على سؤال لشبكة التلفزيون اليابانية في التاسع والعشرين من ايلول 1985 عن الدور السوري لتحقيق إنهاء الحرب العراقية – الإيرانية بالقول: **" هذه الحرب خسارة لنا في سورية وخسارة لكل العرب لأنها أدت الى ان يخرج من خندقنا في المعركة التي نخوضها بلد عربي شقيق هو العراق وبلد مسلم جار وصديق هو إيران، وقد عملنا منذ بداية هذه الحرب على ان نطرح بعض الأفكار حول امكان الخروج من هذه الحرب ولكننا لم نجد آنذاك التجاوب، واغلقت امامنا**

الابواب، واقتصرت جهودنا منذ ذلك الوقت على منع توسيع هذه الحرب وبذلنا في هذا المجال جهودا طيبة أدت حتى الآن الى نتائج طيبة، اما الآن فليس لدي سيناريو عملي جاهز يضع حدا لهذه الحرب"[98].

وبعد احتلال القوات الإيرانية مدينة الفاو، أخذت الدول العربية وبخاصة الداعمة للعراق بالضغط على سورية للتوسط لدى إيران من أجل حثها على القبول بوقف اطلاق النار، غير ان وزير الخارجية السوري فاروق الشرع[99] استبعد في تصريح له في الثامن من آذار 1986 التوصل الى حل سريع لوقف الحرب العراقية – الإيرانية حتى وان توسطت سورية بسبب ما اسماه الحجم الكبير من الاحقاد التي تراكمت خلال هذه الحرب[100].

ومع ذلك واصلت الحكومة السورية جهودها لوقف الحرب، ففي الثالث عشر من ايلول 1987، زار مدينة جدة السعودية نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام، وقد ذُكر في دمشق ان خدام يحمل رسالة من الرئيس حافظ الأسد الى ملك السعودية فهد بن عبدالعزيز تتعلق بأخر تطورات الحرب العراقية – الإيرانية والجهود المبذولة لوقف هذه الحرب[101]، وفي الخامس من كانون الثاني 1988 عاود عبدالحليم خدام برفقة وزير الخارجية السوري فاروق الشرع زيارته للسعودية وبعض الدول الخليجية الاخرى، لغرض تنسيق الجهود والمواقف وتقريب وجهات النظر من أجل الوصول الى حل ينهي الحرب العراقية – الايرانية[102].

واشارت جريدة البيان الاماراتية الى ان سورية اقترحت خلال تلك الجولة من الزيارات على الدول الخليجية العمل على اقناع الحكومة العراقية بوقف الغارات الجوية العراقية ضد الناقلات والمنشأت النفطية والاقتصادية الإيرانية مقابل الضغط على القيادة الإيرانية بوقف التعبئة العامة التي اعلنتها ضد دول الخليج[103].

وصدر في دمشق في السابع والعشرين من كانون الثاني 1988 بيان سوري جيكوسلوفاكي، عقب زيارة وفد حكومي جيكوسلوفاكي الى سورية، وقد اعربت الحكومتان في البيان عن قلقهما ازاء استمرار الحرب العراقية – الإيرانية، وشدد الجانبان على ضرورة عقد مؤتمر دولي باشراف الأمم المتحدة بغية التوصل الى تسوية عادلة وشاملة لهذه الحرب[104].

يتضح مما تقدم، ان الحكومة السورية حاولت أكثر من مرة القيام بوساطة لوقف الحرب العراقية – الإيرانية على أمل توجيه الأنظار العربية والإسلامية صوب الخطر الصهيوني، الا ان محاولاتها فشلت لرفض طرفي الحرب لها، ولعل سبب الرفض هذا يعود الى إن إيران عدت سورية مشتركة بالحرب الى جانبها ضد العراق، لذا لم ترغب إن تنشغل حليفتها بقضايا تبعدها عن تقديم الدعم لها، لان سورية في حال قيامها بوساطة فعلية وأخذت صداها لدى الأوساط الاعلامية هنا يتوجب عليها، اي على سورية، ان تكون محايدة في موضوع الحرب او على أقل تقدير تقلل من دعمها لإيران وتجعله سريا، وهذا لا ترغب فيه إيران، في حين ان الحكومة العراقية تبين من اقوال وتصريحات مسؤوليها أنها كانت رافضة رفضاً قاطعاً لفكرة توسط سورية في حربها ضد إيران لكونها تجاوزت المبادئ القومية والوحدوية العربية بوقفها الى جانب إيران، وهكذا لم يُتح طرفي النزاع الفرصة لسورية ان تطرح تسوية لوقف حربهما.

2- الموقف السوري من المبادرات والوساطات الدولية 1980 - 1988

اعلنت الحكومة السورية في بداية الحرب العراقية – الإيرانية تأييدها لاي مبادرة او وساطة او مسعى يهدف الى وقف هذه الحرب، وبخاصة عندما تكون تلك المساعي في إطار الدعوات الشفهية أو النظرية[105]، ولكن حينما تبلورت تلك المبادرات والوساطات وطرحت على ارض الواقع، اختلف الموقف السوري تجاهها بين التأييد والاعتراض والتحفظ، ويعود أحد أسباب ذلك الى ان سورية لم تكن ترغب في ان تنتهي الحرب على وفق تسوية تعزز مكانة الرئيس العراقي صدام حسين وتبقيه في السلطة قويا[106]، ولعل ما أكد هذا الأمر

حديث الرئيس الإيراني ابو الحسن بني صدر[107] اللاذاعة البريطانية، اذ قال ما نصه:**" حينما اعلن العراق على لسان رئيسه صدام حسين يوم 28 ايلول 1980 استعداده لإيقاف الحرب والانسحاب من الأراضي الإيرانية[108] كان هناك شبه اتفاق لا يعارضه سوى القلة في إيران للاستجابة لوقف إطلاق النار، لكن حافظ أسد اجرى اتصالاً تلفونيا معنا صبيحة يوم 29 ايلول 1980 أكد لنا فيه ان العراق سيسقط بعدها، وقال لنا الرئيس السوري بأن سورية وليبيا مستعدتان لتقديم كافة ما تحتاجه إيران من معونة.. وفي يوم 30 ايلول 1980 جاءنا مبعوث شخصي من الرئيس حافظ أسد في زيارة قصيرة وسرية اجتمع فيها مع الخميني وقال لنا: إن المعلومات المتوفرة لدى حكومته تؤكد بان هناك تحركات سياسية داخل العراق لقلب نظام الحكم فيه"**[109].

من المهم الاشارة الى ان ابو الحسن بني صدر بعد ان تم اعفائه من منصب رئاسة الجمهورية الإيرانية في حزيران 1981 اصبح ناقم على الحكومة الإيرانية وعلى كل ما يمت إليها بصلة، لذا قد يعوز حديثه الأنف الذكر المصداقية لكونه جاء في الثالث والعشرين من ايلول 1981، اي بعد اقصائه عن السلطة، وربما هدف من هذا الحديث تألب الرأي العام وبخاصة الخليجي منه على حليف إيران حافظ الأسد، ولكن بعض المواقف السورية الضمنية التي سنوردها قد تؤكد مصداقية ما اشرنا إليه من ان الرئيس حافظ الأسد لم يكن يرغب في تسوية للحرب تبقي الرئيس العراقي صدام حسين قويا.

أرسل الرئيس السوري حافظ الأسد في الحادي عشر من نيسان 1981 رسالة الى نظيره الإيراني علي خامنئي طلب فيها عدم القبول بأي وساطة لإنهاء الحرب حتى يتم سحب جميع القوات العراقية من الأراضي الإيرانية، وقد اعدت نشرة ال(فورين ريبورت Foreign Report) الاسبوعية البريطانية تقريرا حول هذا الموضوع ذكرت فيه ان الرئيس السوري كان يعتقد بأن الحرب قد تضعف العراق وستخلق مشاكل جديدة لصدام حسين، وذكرت أيضا ان هبوط الروح القتالية لدى الجيش العراقي، وان هناك انتقادات لبعض القادة العسكريين موجهة الى الحكومة العراقية لها تأثيرها وأهميتها[110].

وعلى النقيض من تلك المواقف تماماً، استقبلت دمشق في الحادي عشر من شباط 1982 عضو لجنة الوساطة لانهاء الحرب العراقية – الإيرانية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق، وأكدت له تأييدها لوساطات ومساعي منظمة المؤتمر الإسلامي، من جانبه حث ضياء الحق الحكومة السورية على بذل مزيد من الجهود لاقناع إيران بالاستجابة لوقف اطلاق النار[111].

ولأن السمة البارزة للموقف السوري تجاه المبادرات والوساطات الدولية كانت الازدواجية والتناقض، امتنعت سورية عن التصويت على القرار المرقم (37 / 3) الصادر في عام 1982 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي أكد على أهمية تحقيق وقف اطلاق النار فورا وسحب القوات العسكرية الى الحدود المعترف بهدا دوليا كخطوة اولى نحو تسوية النزاع بالطرق السلمية انسجاما مع مبادئ العدالة والقانون الدولي، كما اعترضت سورية على القرار الصادر عن مؤتمر القمة الاسلامية الرابع المنعقد في الدار البيضاء بالمغرب خلال المدة من السادس عشر الى التاسع عشر من كانون الثاني 1984 والداعي الى وقف اطلاق النار وسحب قوات الطرفين المتنازعين الى الحدود الدولية، لوجود بند في القرار يشيد بموقف العراق من مبادرات السلام الدولية[112].

أيدت الحكومة السورية المساعي الجزائرية الهادفة الى وقف الحرب العراقية – الإيرانية واستقبلت في الثالث عشر من آذار 1984 وزير الخارجية الجزائري احمد طالب الابراهيمي الذي طلب من المسؤولين السوريين ان يقوموا بجهد خاص لاقناع إيران بقبول المساعي الجزائرية[113]، وكرر عضو المكتب السياسي ومسؤول

الامانة الدائمة لحزب جبهته التحرير الوطني الجزائري محمد شريف ومساعديه الطلب نفسه خلال زيارة دمشق في الثلاثين من الشهر نفسه[114].

يبدو ان عدم الاستقرار في الموقف السوري حيال مبادرات السلام دفع الرئيس الإيراني علي خامنئي الى التصريح في ختام زيارته لدمشق في الثامن من ايلول 1984 قائلا:**" إن الموقف السوري حيال الحرب العراقية – الإيرانية مطابق لموقفنا منذ بداية الحرب، وهذا الموقف يشترط الاطاحة بالنظام العراقي الحالي، ولكن مواقفنا حيال الوساطات الجارية لانهاء هذه الحرب ليست متطابقة تماما"**[115].

وعقب احتلال القوات الإيرانية لمدينة الفاو، وصدور قرار مجلس الأمن المرقم (582) في الرابع والعشرين من شباط 1986 القاضي بوقف اطلاق النار، قلل وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في الرابع من آذار من العام نفسه من اهمية هذا القرار لان، على حد قوله، مهما كان متوازنا لا يمكن ان يكون فعالا في ظل الظروف الراهنة آنذاك[116]، وفي الثامن والعشرين من تموز 1986، انعقد في فنزويلا مؤتمر البرلمانيين الدوليين الذي تناول قضايا عديدة من بينها الحرب العراقية – الإيرانية، وقد القى رئيس الوفد البرلماني السوفيتي كلمة دعا فيها الى ضرورة انهاء هذه الحرب مشيدا بموقف العراق المتجاوب، على حد قوله، مع مبادرات السلام، ورد رئيس الوفد السوري الى المؤتمر المذكور على رضا بكلمة أيد فيها الدعوة لأنهاء الحرب العراقية – الإيرانية، ولكن دعا الى شطب الاشادة السوفيتية بموقف العراق من محاضر جلسات المؤتمر، فانتفض رئيس الوفد السوفيتي غاضبا وقال:**" انا فهمت حكومتك ان هذا هو موقفنا وعليك ان تلتزم"**[117].

وبحلول عام 1987، بدأ الموقف السوري تجاه مبادرات السلام الدولية الهادفة الى وقف الحرب العراقية – الإيرانية، يتغير نوعا ما نحو السير بوتيرة واحدة بعيدة عن التناقض والازدواجية الأنفة الذكر، ويعود السبب في ذلك على ما يبدو الى الضغوط التي مارستها الدول الداعية الى اخضاع إيران للقبول بوقف اطلاق النار وبخاصة اذا ما علمنا ان من بين تلك الدول دول الخليج العربي الداعمة لسورية مالياً، والاتحاد السوفيتي المرتبطة سورية معه بمعاهدة صداقة وتعاون منذ الثامن من تشرين الاول عام 1980، لذا بدأت سورية تساير القرارات والمبادرات القاضية بوقف الحرب، ففي اواخر كانون الثاني 1987، ابدى الوفد السوري المشارك في مؤتمر القمة الاسلامية الخامس في الكويت موقفاً أكثر مرونة بخصوص اشادة المؤتمرين بموافقة العراق على وضع حد لحربه مع إيران، وتكرر الموقف السوري هذا خلال الاجتماع الوزاري لوزراء الخارجية العرب المنعقد في تونس في نيسان 1987، اذ لم تبدِ دمشق سوى تحفظات وليس اعتراضات مثلما كان يحدث في السابق على قرار إدانة وزراء الخارجية العرب للهجمات الإيرانية على العراق، وامتناع إيران عن وقف إطلاق النار[118].

واعلنت الحكومة السورية عن مساندتها ودعمها لقرار مجلس الأمن الدولي المرقم (598)، واستقبلت في الاول من آب 1987 نائب وزير الخارجية السوفيتي يولي فورنتسوف(Yuli Vorontsoop) المكلف بزيارة إيران والعراق في مهمة تندرج في اطار قرار مجلس الأمن المذكور، وقد أكدت دمشق تأييدها للجهود التي يبذلها فورنتسوف[119].

وتعقيبا على اخبار تداولتها وكالات انباء أجهزة اعلام عربية حول جهود بذلتها دولة الامارات من أجل اقناع الحكومة السورية للقيام بمساعٍ مع إيران لحثها على قبول قرار مجلس الأمن المرقم(598)، صرح مصدر مخول في الحكومة العراقية في العشرين من آب 1987 قائلا:**" إن هذه المعلومات حتى لو صحت فإن العراق سيعيد الى الذاكرة ما سبق ان قاله صراحة امام المسؤولين العرب، وفي وسائل الإعلام من انه لا يثق بالنظام السوري للقيام بوساطة في مسائل تتعلق بالعدوان الإيراني على العراق، وللعراق في ذلك اسبابه**

الوجيهة التي تنطلق من تجارب قضايا عربية جوهرية، ومن ذلك تحالفه لسبع سنوات مع النظام الإيراني ضد العراق.. ان بعد أن اجمع العالم على حل واضح ومتوازن للنزاع من خلال تبني مجلس الأمن بالاجماع للقرار رقم (598)، لم يعد هناك في الواقع من دور للوساطة او ما يشبهها لاية جهة... وإن الجهة المكلفة بمتابعة تنفيذ هذا القرار هي الامين العام للأمم المتحدة، وان اية محاولة خارج هذا الاطار الشرعي سواء جاءت من النظام السوري او من غيره لا يمكن الا ان تفضي الى متاهات تبعد الانظار عن الاتجاهات السلمية لانهاء الحرب"[120].

وبعد اعلان الحكومة الإيرانية في الثامن عشر من تموز 1988 قبولها قرار مجلس الأمن المرقم(598)، رحبت الحكومة السورية بهذه الخطوة الإيرانية، واصدرت في اليوم التالي بياناً جاء فيه**:" إن سورية تعبر عن ارتياحها للقرار الحكيم الذي اتخذته الجمهورية الإسلامية الإيرانية"**، وقد جرت اتصالات إيرانية سورية عالية المستوى لشرح ابعاد هذه الخطوة الإيرانية المهمة[121].

يتضح مما تقدم، ان الموقف السوري من مبادرات السلام والوساطات الدولية أتسم بالضبابية والتنافس أحياناً، ويعود سبب ذلك الى اعتبارات عديدة منها ان سورية لم تود خسارة دول الخليج التي معظمها ترغب بنهاية الحرب باسرع وقت ممكن، لذلك لم تستطع ان ترفض مبادرات السلام جميعها، وفي الوقت نفسه لا تريد أثارة غضب حليفتها إيران بتأييدها لكل المبادرات بسبب رفض إيران لمعظمها، وعليه اتخذت موقفاً توفيقيا، لذا نلاحظ في الوقت الذي ترفض فيه مبادرة تقوم بتأييد المبادرة الأخرى، وبخاصة تلك التي لا تحتوي على ادانة صريحة لإيران، كذلك ان سورية رغبت ان تنتهي الحرب على وفق وساطة تضعف سلطة الرئيس العراقي صدام حسين، هذه الاسباب أدت الى ان يكون موقف الحكومة السورية من المبادرات والوساطات الدولية على الشكل الذي ذكرناه، ولكن يمكن القول ان موقف سورية من المساعي الدولية كان مسانداً وداعماً لإيران في الغالب.

الخاتمة

تبين لنا خلال هذا البحث بعض النتائج لعل أهمها

1- دفعت المصالح المختلفة الحكومتين الكويتية والسورية الى بذل الجهود وتأييد مبادرات السلام والوساطات الدولية لايقاف الحرب العراقية – الايرانية، فالكويت كان يدفعها للسير بهذا الجانب، بالدرجة الاولى، تخوفها من امتداد الحرب الى اراضيها لقربها من ساحات العمليات العسكرية، في حين كانت سورية من مصلحتها وقف الحرب العراقية – الايرانية باقرب وقت ممكن، لكي توجه جميع أنظار العالم العربي والاسلامي، المنشغلة بعضها آنذاك بالحرب العراقية الايرانية، صوب الخطر الصهيوني المتمثل باحتلاله مرتفعات الجولان السورية، وانطلاقا من تلك الدوافع سعت الحكومتان الكويتية والسورية جاهدة الى وقف الحرب منذ الايام الاولى لاندلاعها.

2- ان الجهود التي بذلتها والوساطات التي طرحتها الحكومتان الكويتية والسورية فشلت جميعها، ويرجع سبب ذلك الى تشدد طرفي الحرب، وبخاصة الجانب الايراني، فضلاً عن ذلك ان مساعي الكويت وسورية كانت تحمل بوادر فشلها قبل بدئها بسبب انحياز الكويت الى جانب العراق في الحرب، بينما كانت سورية منحازة الى جانب ايران، فيفترض بالطرف الساعي الى حل مشكلة ان يكون محايداً قبل البدء بأي مسعى لكي يستطيع التحاور مع طرفي المشكلة.

3- كانت الكويت وسورية منحازة في مساعيها ومواقفها من مبادرات السلام والوساطات الدولية لوقف الحرب الى الجانب الداعمة له في مسألة الحرب واتضح ذلك الامر في العديد من المواقف، كما ان سورية فضلت

انتهاء الحرب على وفق وساطة تضعف الحكومة العراقية وتعزز مكانة إيران في المنطقة، اما الكويت فكانت على النقيض من ذلك، اذ أنها كانت تخشى من طرفي الحرب، لكون ان العراق لديه اطماع في الأراضي الكويتية، اما ايران تسعى لتصدير ثورتها الى الخارج واسقاط الانظمة الملكية الحاكمة في المنطقة آنذاك، لذا رأت ان في حالة انتهاء الحرب على وفق وساطة تعزز من مكانة احد طرفي الحرب سيشكل ذلك خطرا عليها، الا أنها تخوفت من ايران أكثر من تخوفها من العراق.

4- كانت وتيرة الجهود الكويتية لوقف الحرب العراقية – الايرانية تتصاعد كلما شعرت الكويت باقتراب خطر الحرب من اراضيها، على اثر احتلال القوات الايرانية لبعض الأراضي العراقية.

5- كان للضغوط الخارجية أثر في المساعي والمواقف السورية من مبادرات السلام والوساطات الدولية لوقف الحرب العراقية – الايرانية، فنتيجة للضغط الخليجي وكذلك السوفيتي كثفت الحكومة السورية من جهودها لحث ايران على قبول وقف اطلاق النار، كذلك ادت تلك الضغوط في نهاية الحرب الى ان يكون الموقف السوري حياديا نوعا ما من مبادرات السلام بعدما كان ميالاً لإيران.

الهوامش

(1) اندلعت الحرب العراقية – الايرانية في ايلول 1980، وكان من بين اسباب اندلاعها الرئيسة المشاكل الحدودية بين البلدين والاختلاف العقائدي والايديولوجي بين نظامي الحكم في العراق وايران، وقد دامت الحرب ثمانية اعوام(1980 – 1988) تبادل فيها البلدين زمام المبادأة. للأطلاع اكثر حول هذه الحرب **ينظر:** اسلام محمد عبد ربه المغير، الحرب العراقية الايرانية 1980-1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، الجامعة الاسلامية، غزة، 2015؛ عبد المجيد تراب زمزمي، الحرب العراقية الايرانية- الاسلام والقوميات، الوكالة العالمية للتوزيع، د.م، 1984؛ عبدالحليم ابو غزالة، الحرب العراقية الايرانية 1980- 1988، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1994.

(2) مشرف وسمي محمد الشمري، سياسة الكويت الخارجية في المنطقة العربية للفترة 1961- 1983، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسية، جامعة بغداد، 1984، ص 193.

(3) جريدة الجزيرة، (الرياض)، العدد 3071، 11 كانون الاول 1981.

(4) علي عبدالحسين عبدالله، أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، دار رسلان، دمشق، 2011، ص 102.

(5) مشرف وسمي محمد الشمري، المصدر السابق، ص 194- 196.

(6) جريدة السياسة، (الكويت)، العدد 4397، 26 ايلول 1980.

(7) صباح الأحمد الصباح: ولد في الكويت عام 1929، تلقى تعليمه في المدارس الخاصة، ترأس عام 1961 دائرة الشؤون الاجتماعية ودائرة المطبوعات والصحافة والنشر، وفي عام 1963 اصبح وزيراً للإرشاد والإعلام والخارجية، وشغل خلال المدة(1965- 1967) منصب وزير النفط، وعين عام 1978 وزيراً للداخلية، ثم اعيد تعينه وزير للخارجية ونائباً لرئيس الوزراء عام 1981، اصبح اميراً للكويت في 29 كانون الثاني 2006 خلفا لسعد العبدالله الصباح. **ينظر:** عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1994، ص 550.

(8) محمد جمال حماد، المؤامرة الإيرانية على الخليج العربي في العصر الحديث، دار الكتب والدراسات العربية، الاسكندرية، 2016، ص 251.

(9) جابر الأحمد الصباح: ولد في الكويت عام 1928، وتلقى تعليمه في مدرسة المباركية بالكويت، وعُين خلال المدة (1949-1950) حاكماً لمنطقة الأحمدي النفطية، وفي عام 1959 تولى رئاسة قسم المال والاقتصاد، ثم عين وزيراً للمالية والصناعة والتجارة عام 1963، ورئيساً للوزراء عام 1965، وولياً للعهد (1966- 1977)، وفي عام 1977 توج اميراً للكويت، توفى في كانون الثاني 2006. **ينظر:** عبدالوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج2، ص 13؛ جابر الاحمد الصباح متاح على الرابط:
www.aljazeerea.net , Accessed In:- 20/1/2018.

(10) فالح فهد الدوسري، دور الكويت في دعم القضايا الخليجية والعربية 1961 – 1990، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات للأداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2013، ص 89.

(11) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1982، جاكيت رقم 15، ورقة رقم 9.

(12) بيَّنَ الرئيس العراقي صدام حسين ان سبب اعلانه بيان الانسحاب يرجع الى ضرورة تفرغ القوات العراقية للدفاع عن لبنان التي تعرضت لغزو من قبل الكيان الصهيوني في مطلع حزيران 1982، وأعلن في الوقت نفسه ان هدف العراق في تحطيم الآله العسكرية الإيرانية قد تحقق، غير انَ السببَ الحقيقي وراء تلك المبادرة يرجع الى التكاليف الاقتصادية الباهظة للحرب، وتقصير خطوط الامداد، ومحاولة كسب الوقت لإعادة تسليح الجيش العراقي وبناء التحصينات الدفاعية التي هدمتها القوات الايرانية، فضلاً عن ذلك أعتقد صدام حسين أن قرار الانسحاب سوف يشجع ايران على قبول المساعي الحميدة التي سبق وان رفضتها،

ومنذ ذلك التاريخ بدأت ايران بشن سلسلة من هجمات على الاراضي العراقية تمكنت على اثرها احتلال مساحة واسعة من الاراضي العراقية الامر الذي اربك الحكومة الكويتية لكونها داعمة للعراق، فخشيت من ان تكون اراضيها هدف ثاني للقوات الايرانية في حال تحقيقها نصر حاسم على القوات العراقية، لذا سعت جاهدة لوقف الحرب. **ينظر:** اسلام محمد عبد ربه، المصدر السابق، ص126؛ عبدالحليم ابو غزالة، المصدر السابق، ص 106؛ فيبي مار، نظام صدام حسين 1979-2003، ترجمة: مصطفى نعمان، دار المرتضى، بغداد، 2009، ص28.

(13) FCO.8/6190 Subject: Iran/ Iraq Conflict: Kuwait Concerns, Report From British Embassy in Kuwait to Foreign and Commonwealth Office, London, 19 March 1986.

(14) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1982، جاكيت رقم 19، ورقة رقم 22.

(15) محمد حسن العيدروس، دراسات في العلاقات العربية الايرانية، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1999، ص 299.

(16) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1983، جاكيت رقم 21، ورقة رقم 22.

(17) عبدالرزاق خلف محمد الطائي، قراءة في مواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الحرب العراقية الايرانية 1980 – 1988، مركز الدراسات الأقليمية، جامعة الموصل، 2011. متاح على الرابط:
https:// Puipit: alwatanvoice.com/2011,Accessed In:-1/7/2018.

(18) علي خامنئي : ولد في مدينة مشهد عام 1939، من عائلة دينية، دخل الحوزة العلمية في سن السادسة عشر، ذهب عام 1958 الى مدينة قم المقدسة ودخل حوزتها العلمية لأكمال دراسته الدينية العليا، انخرط في العمل السياسي عام 1964 ضد سياسة الشاه رضا بهلوي، وبعد نجاح الثورة الاسلامية عُين نائب لوزير الدفاع ومسؤول للحرس الثوري الايراني عام 1979، وعُين مستشاراً للأمام الخميني في بداية الحرب العراقية الايرانية، تسلم رئاسة الجمهورية للمدة (1981-1989)، وبعد وفاة الامام الخميني عام 1989 شغل منصب المرشد الأعلى للثوره الاسلامية الإيرانية. **ينظر**: احمد فاضل السعدي، موسوعة اعلام الثورة الاسلامية 1963 – 2013، مطبعة الساقي، بغداد، 2017، ص27- 28.

(19) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1983، جاكيت رقم 23، ورقة رقم 17- 18.

(20) محمد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص 229.

(21) اتفاقية الجزائر: وقعت بين نائب الرئيس العراقي صدام حسين وشاه ايران محمد رضا بهلوي اثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك في الجزائر في السادس من آذار 1975، وقد نصت على تحديد الحدود النهرية بين العراق وايران حسب خط (التالوك)، خط منتصف النهر، اي تنازل العراق لايران عن نصف شط العرب، كما تضمنت اتفاقية الجزائر اعادة الأمن والثقه المتبادلة على طول الحدود واجراء رقابة مشددة لوضع حد نهائي لكلا التسللات ذات الطابع التخريبي، وعدت هذه الاتفاقية عنصر لا يتجزء لحل شامل، وبالتالي فأن أي مساس بإحدى مقدماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح الاتفاقية. **ينظر:** د.ك.و.، ملفة رقم303/20303، علاقة العراق بإيران، 1984، جاكيت رقم 1، ورقة رقم 20.

(22) إيهاب مجيد صالح، الموقف الإقليمي والدولي من المشكلات العراقية الايرانية 1968- 1988، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات للأداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2016، ص123-124.

(23) صدام حسين: ولد في 28 نيسان 1937 في مدينة تكريت، عاش تحت رعاية خاله خيرالله طلفاح لوفاة والده قبل ولادته بستة اشهر، ابتدأ تعليمه عام 1947، دخل ثانوية الكرخ في بغداد عام 1955، انظم لحزب البعث عام 1957، اشترك في محاولة انقلاب فاشلة عام 1959 وحكم علية بالأعدام غيابيا وهرب الى سوريا، عاد الى العراق بعد استيلاء حزب البعث على الحكم في شباط 1963، اصبح نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة ثم نائباً لرئيس الجمهورية في تشرين الثاني 1969، وفي 16 تموز 1979 تولى منصب رئيس جمهورية العراق، استمر في منصبه حتى 9 نيسان 2003 عندما احتلت القوات الامريكية العراق، وفي صباح 30 كانون الاول 2006 تم اعُدامه شنقاً. **ينظر :** سميه حمنى، صدام حسين وسياسته اتجاه الاكراد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة (الجزائر)، 2015، ص6-28؛ الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، سير وتراجم – صدام حسين، وثيقة رقم 2347، بيروت، 1983.

(24) عبدالرزاق خلف محمد الطائي، المصدر السابق.

(25) نصير نوري النعيمي، السياسات الأمنية الأقليمية لدول الخليج العربي في الثمانينيات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1988، ص 182.

(26) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1984، جاكيت رقم 170، ورقة رقم 55.

(27) محمد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص 231.

(28) جريدة الثورة، (بغداد)، العدد 5050، 15 آذار 1984.

(29) حافظ الأسد: ولد في محافظة اللاذقية في 6 تشرين الاول 1930، واكمل تعليمه فيها، التحق في عام 1952 بالكلية الجوية وتخرج منها عام 1955 برتبة ملازم طيار، انضم لحزب البعث، وشغل مناصب قيادية منذ انقلاب 8 آذار 1963، عين وزيراً للدفاع عام 1966، وتولى خلال المدة (1970- 1971) منصب رئيس الوزراء، وبعد انقلاب 1971 عين رئيساً للجمورية السورية واستمر في هذا المنصب حتى وفاته عام 2000. ينظر: صالـــــح زهر الـدين، مــوسوعة رجالات من بلاد العرب، المركز العربي للأبـــحـــاث، بيـــروت، 2001، ص 136- 137.

(30) أزمة الرهائن الأمريكيين: حدثت في 4 تشرين الثاني 1979 على أثر قيام ثمانون طالباً ايرانياً من جامعة طهران بأقتحام السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز العاملين فيها البالغ عددهم (52) امريكياً، وكان السبب المباشر لأحتجازهم سماح الولايات المتحدة للشاه بدخول أراضيها، وقامت الولايات المتحدة الامريكية باجراءات عدة لأنقاذ الرهائن بعضها دبلوماسياً كتقديم احتجاجاً لمجلس الأمن الدولي ومحكمة العدل الدولية، وبعضها الأخر اقتصادياً كفرض عقوبات مالية واقتصادية على إيران، وعندما فشلت لجأت للخيار العسكري، فعدت عملية مخلب النسر او الضوء الأزرق في نيسان 1980، الا أنها فشلت أيضا، وقد تمكنت الجزائر في 20 كانون الثاني 1981 من التوسط بين الدولتين ليتم الأفراج عن الرهائن. ينظر: زينب صبري مهدي، أزمة الرهائن في ايران 1979- 1981، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 2016.

(31) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1985، جاكيت رقم 46، ورقة رقم 13.

(32) سعد العبدالله الصباح: ولد في الكويت عام 1930، بدأ حياته نائبا لرئيس دائرة البوليس والأمن حتى عام 1961، عُين بعدها وزيراً للداخلية(1961- 1965)، ثم وزيراً للداخلية والدفاع (1965- 1978)، وأختير ولياً للعهد بعد وفاة صباح السالم الصباح عام 1977، وفي شباط 1978 اصبح رئيسا للوزراء، تولى في 15 كانون الثاني 2006 امارة الكويت، وفي 29 كانون الثاني 2006 تنازل عن الحكم بسبب احواله الصحية، توفى في 13 آيار 2008. ينظر: عبدالوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج3، ص 163.

(33) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1985، جاكيت رقم 56، ورقة رقم 35.

(34) جريدة القبس، (الكويت)، العدد 5142، 4 ايلول 1986.

(35) جريدة القبس، (الكويت)، العدد 5150، 12 ايلول 1986.

(36) د.ك.و.، ملفة رقم 399/ 303، مواقف دولية، 1986، جاكيت رقم 76، ورقة رقم 51.

(37) جريدة القبس، (الكويت)، العدد 5174، 2 تشرين الاول 1986.

(38) خافيير بيريز دي كويلار : ولد في البيرو عام 1920، بعد أكماله دراسة الحقوق، دخل السلك الدبلوماسي عام 1944، عين خلال المدة 1964-1966 سفيراً لبلاده في سويسرا، ثم سفيراً في الاتحاد السوفيتي عام 1969، وعين في عام 1971 ممثلاً للبيرو في الأمم المتحدة، وفي كانون الأول 1981 شغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة. **ينظر:** عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج5، ص313.

(39) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1987، جاكيت رقم 73، ورقة رقم 12.

(40) جريدة القبس، (الكويت)، العدد 5677، 3 آذار 1988؛ د.ك.و.، ملفة رقم 303/396، وساطات واتفاقيات دولية، 1987، جاكيت رقم163، ورقة رقم26.

(41) مشرف وسمي محمد الشمري، المصدر السابق، ص 194.

(42) سلمى عدنان محمد، صدى الحرب العراقية – الايرانية في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1981، ص 19

(43) لجنة المساعي الحميدة: اسسها وزراء خارجية الدول الاسلامية اثناء اجتماعهم الاستثنائي الذي عُقد في نيويورك في 26 ايلول 1980، وتكونت من الرئيس الباكستاني ضياء الحق والامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي السيد الحبيب الشطي، وتوسعت هذه اللجنة في مؤتمر القمة الاسلامي الثالث الذي عُقد في مكة المكرمة والطائف عام 1981 لتشمل دول بنغلادش وغامبيا وماليزيا ومنظمة التحرير الفلسطينية وباكستان والسنغال وتركيا. **ينظر**: عامر حسن ثابت الخشالي، حركة عدم الأنحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي – دراسة مقارنة في موقفهما تجاه القضايا العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1988، ص 115.

(44) إيهاب مجيد صالح، المصدر السابق، ص 310- 311.

(45) المصدر نفسه، ص 311.

(46) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية عام 1981، بيروت، 1982، ص 532.

(47) فهد ابراهيم عبدالرحمن الدبيكل، النزاع العراقي الايراني وانعكاساته على السياسة الخارجية للبلدين، بحوث دبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، 1985، ص 129.

(48) وائل ناصر حسين الاسماعيلي، سعود الفيصل ودوره في السياسة الخارجية السعودية حتى عام 1989، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2018 ص 157.

(49) FCO.8/1690, Subject: Kuwait/Iran ,Report From British Embassy in Kuwait to foreign and Commonwealth Office, Londo, 23 April 1986.

(50) وزارة الثقافة والأعلام العراقية، دائرة الأعلام الخارجي، جهود السلام الدولية لايقاف الحرب العراقية- الايرانية، ط2، دار الحرية، بغداد، 1984، ص 86.

(51) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1982، جاكيت رقم 9، ورقة رقم 46.

(52) وزارة الثقافة والاعلام العراقية، المصدر السابق، ص 87.

(53) المصدر نفسه، ص 87- 92.

(54) عامر حسن ثابت الخشالي، المصدر السابق، 97- 98.

(55) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1983، جاكيت رقم 21، ورقة رقم 7.
(56) فالح فهد الدوسري، المصدر السابق، ص 90.
(57) مندوب امين الشالجي، مجلس الامن الدولي والحرب العراقية الايرانية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 5، نيسان1990، ص 89.
(58) د.ك.و.، ملفة رقم 399/ 303، مواقف دولية، 1984، جاكيت رقم 36، ورقة رقم 58.
(59) المصدر نفسه، 1985، جاكيت رقم 48، ورقة رقم 29.
(60) فالح فهد الدوسري، المصدر السابق، ص 92.
(61) مندوب امين الشالجي، المصدر السابق، ص 94.
(62) مجلة الحوادث، (بيروت)، العدد 1603، 14 تموز 1987، ص 19.
(63) وفاء عبدالرزاق محبوب، نشأة وتطور الصحافة الكويتية دراسة تاريخية 1961- 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، الجامعة العربية، بغداد، 2005، ص 158.
(64) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1987، جاكيت رقم 84، ورقة رقم 48.
(65) محمد سالم احمد الكواز، العلاقات الكويتية الايرانية 1979- 1991 دراسة تاريخية سياسة، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، كركوك، مج7، العدد3، 2012، ص 9.
(66) فالح فهد الدوسري، المصدر السابق، ص 193.
(67) جريدة القبس، (الكويت)، العدد 5683، 9 آذار 1988.
(68) جريدة القبس، (الكويت)، العدد 5691، 17 آذار 1988.
(69) جريدة القبس، (الكويت)، العدد 5826، 1 آب 1988.
(70) احتل الكيان الصهيوني جزءا من مرتفعات الجولان السورية بعد حرب الخامس من حزيران 1967، واستطاعت سورية استرداد قسم من هذا الجزء خلال حرب تشرين الاول 1973، وفي 14 كانون الاول 1981، اتخذ الكيان الصهيوني قراراً قضى بضم الجولان اليه. **ينظر**: هوزان سليمان ميرخان، العلاقات الإيرانية – السورية 1979 – 1989، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة دهوك، 2012، ص 62.
(71) ثائر يوسف عيسى، العلاقات السورية – الإيرانية 1979 – 2000، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة دمشق، 2007، ص 140.
(72) محمد علي امامى، بررسى روابط سياسى سوريه وعراق در دهه 1980، تهران، 1374، ص27؛ فاضل عبدالرحيم عبدالكريم الأسدي، العلاقات السورية – الايرانية 1979 – 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2013، ص 61.
(73) مصطفى عبدالعزيز مرسي، حافظ الأسد بين الواقع والاسطورة – شخصيته وعصره وكيف تعامل مع شعبه ودول الجوار، الدار الدولية، القاهرة، 2017، ص 216- 217.
(74) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1981، جاكيت رقم9، ورقة رقم47.
(75) مقتبس من: هوزان سُليمان ميرخان، المصدر السابق، ص 101.
(76) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1981، جاكيت رقم9، ورقة رقم48.
(77) المصدر نفسه، ورقة رقم 46 و53.
(78) علي أكبر ولايتي: ولد في مدينة رستم اباد عام 1946، درس الطب في جامعة طهران، وعُين في عام 1981 مساعدا لوزير الصحة، تولى وزارة الخارجية عام 1982، واعيد تعيينه عام 1988، واستطاع الاستمرار بمنصبه وزير الخارجية حتى عام 1997، وشغل منذ عام 1997 منصب مستشار المرشد الاعلى للثورة الإسلامية. **ينظر**: هدى الإسلام، علي أكبر ولايتي: http//www.hadie lislam.com,Accessed ln:- 11/6/2018.
(79) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1982، جاكيت رقم 14، ورقة رقم 18.
(80) مقتبس من: ثائر يوسف عيسى، المصدر السابق، ص 73.
(81) هوزان سُليمان ميرخان، المصدر السابق، ص 101- 102.
(82) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1982، جاكيت رقم 14، ورقة رقم 34.
(83) عارف محمد خلف البياتي، السياسة الخارجية السورية حيال الوطن العربي للفترة من عام 1970 – 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1988، ص 182.
(84) هوزان سُليمان ميرخان، المصدر السابق، ص 102- 103.
(85) مجلة الشراع،(بيروت)، العدد166، 4 حزيران1984، ص11.
(86) عبدالحليم خدام: ولد في 15آيلول 1932 في محافظة طرطوس السورية، دخل كلية الحقوق في جامعة دمشق وتخرج منها، تسلم مناصب عدة في ستينيات القرن الماضي، منها محافظا لمدينة حماة ، ثم الفنيطرة وبعدها لدمشق، ثم وزير للأقتصاد والتجارة عام 1969، ووزيراً للخارجية عام1970، ثم نائبا لرئيس الجمهورية عام 1984. **ينظر:** مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية والجغراقية، ج10، بيروت، 1998، ص221.

(87) وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والمعلومات، ملفة رقم 237/ 233، رد فعل السعودي على الحرب العراقية - الإيرانية، 1987، ورقة رقم26.
(88) د.ك.و.، ملفة رقم 399/ 303، مواقف دولية، 1984، جاكيت رقم 26، ورقة رقم 13.
(89) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1984، جاكيت رقم 110، ورقة رقم 50.
(90) مقتبس من: ثائر يوسف عيسى، المصدر السابق، ص 147.
(91) مصطفى طلاس: ولد في بلدة الرستن بمحافظة حمص عام 1932، وفيها تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي، انضم الى حزب البعث عام 1947، وشارك في انقلاب 1966 الذي أطاح بالرئيس السوري محمد أمين الحافظ، واختير حينها قائدا للمنطقة الوسطى، وساهم في انقلاب 1970 الذي قاده حافظ الأسد، وعين وزيراً للدفاع عام 1972 وهو المنصب الذي شغله أكثر من ثلاث عقود ولم يتركه الا عام 2004. **ينظر**: مصطفى طلاس وزير دفاع حافظ الأسد متاح على الرابط:
https://www.alijazeera.net ,Accessed In:- 29/12/2018.
(92) د.ك.و.، ملفة رقم 20109/ 303، العلاقات السورية – الإيرانية، 1984، جاكيت رقم 2، ورقة رقم 8.
(93) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1985، جاكيت رقم 47، ورقة رقم 6.
(94) المصدر نفسه، ورقة رقم 8.
(95) هاشمي رفسنجاني: ولد في مدينة رفسنجان في محافظة كرمان شرق ايران عام 1934، من عائلة دينية، درس في قم مع الامام الخميني، عارض نظام الشاه واعتقل كثيرا من قبل جهاز الأمن الايراني، كان أحد المؤسسين لحزب الجمهورية الاسلامية الذي أُعلن عن قيامه في 18 شباط 1979، شغل خلال المدة(1980- 1989) منصب رئيس البرلمان الايراني، وانتخب رئيساً للجمهورية الايرانية خلال المدة(1989 – 1997) وتولى رئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام ، وكان عضواً في مجلس الخبراء والقيادة. **ينظر:** رفسنجاني، حياتي، ترجمة: دلال عباس، دار الساقي، بيروت، 2005؛ محسن هاشمي، هاشمي رفسنجاني الذكريات والعراقة، د.ط، طهران، 1998.
(96) جريدة النهار، (بيروت)، العدد 15912، 8 شباط 1985.
(97) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1985، جاكيت رقم 47، ورقة رقم 2.
(98) د.ك.و.، ملفة رقم 399/ 303، مواقف دولية، 1985، جاكيت رقم 46، ورقة رقم 43.
(99) فاروق الشرع: ولد عام 1938 في مدينة درعا الواقعة جنوب سورية، درس الادب الانكليزي في جامعة دمشق، بدأ حياته المهنية في شركة الخطوط الجوية السورية عام 1963، اصبح سفيرا لبلاده في ايطاليا خلال المدة (1976 – 1980)، ثم عُين في منصب وزيرا الدولة للشؤون الخارجية خلال الحقبة (1980 – 1984)، وفي عام 1984 اختير وزيرا للخارجية . **ينظر:** فلانيت ليفريت، وراثة سورية اختبار بشار بالنار، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، مركز بابان لسياسة الشرق الأوسط ، بيروت، 2005، ص 115.
(100) د.ك.و.، ملفة رقم 399/ 303، مواقف دولية، 1986، جاكيت رقم 166، ورقة رقم 57.
(101) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1987، جاكيت رقم 82، ورقة رقم 30.
(102) المصدر نفسه، 1988، جاكيت رقم 110، ورقة رقم 7.
(103) نقلا عن: ثائر يوسف عيسى، المصدر السابق، ص 147.
(104) د.ك.و.، ملفة رقم 399/ 303، مواقف دولية، 1988، جاكيت رقم 148، ورقة رقم 25.
(105) مصطفى عبدالعزيز مرسي، المصدر السابق، ص 190.
(106) محمد عبدالغني السيد يونس، الحرب العراقية – الايرانية والمواقف الدولية تجاهها 1980 - 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الاسكندرية، مصر، 2015 ص 173.
(107) ابو الحسن بني صدر: ولد في مدينة همدان عام 1933، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في طهران وهمدان، درس الاقتصاد والحقوق في جامعة طهران، انتقل الى باريس لأكمال دراسته، اصدر في فرنسا صحيفة معارضة لسياسة الشاه، كان مقرباً من الامام الخميني، تولى بعد سقوط الشاه مناصب عدة أبرزها رئيساً لجمهورية الايرانية الاولى، اختلف مع بعض رجالات الحكومة وتم اعفائه من منصبه في حزيران 1981. **ينظر:** ايلاف عبد الحسن عبدالله الصباغ، ابو الحسن بني صدر ودوره في السياسه الايرانية 1933-1981، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، 2016.
(108) بعد أن حققت القوات العراقية أهدافها داخل الاراضي الايرانية، أعلن الرئيس العراقي صدام حسين في الثامن والعشرين من ايلول 1980 استعداد بلاده لوقف اطلاق النار والوصول الى تسوية لحل النزاع، مقابل ان تعترف ايران بحقوق العراق المشروعة ووضع حد لأحتلال الجزر العربية الثلاثة. **ينظر:** اسلام محمد عبد ربه المغير، المصدر السابق، ص118؛ عبد المجيد تراب زمزمي، المصدر السابق، ص99.
(109) مقتبس من: هوزان سُليمان ميرخان، المصدر السابق، ص 82 – 83.
(110) المصدر نفسه، ص 83.
(111) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1982، جاكيت رقم 14، ورقة رقم 18.
(112) وزارة الخارجية العراقية، دائرة البحوث وتحليل المعلومات، التعاون بين النظامين السوري والإيراني – التعاون السياسي والدبلوماسي، بغداد، 1989، ص 63-64.

(113) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1984، جاكيت رقم 34، ورقة رقم 15.
(114) المصدر نفسه، ورقة رقم 45.
(115) جريدة الوطن، (الكويت)، العدد 3430، 9 ايلول 1984.
(116) د.ك.و.، ملفة رقم 399/ 303، مواقف دولية، 1986، جاكيت رقم 166، ورقة رقم 31.
(117) المصدر نفسه، جاكيت رقم 76، ورقة رقم 37.
(118) هوزان سُليمان ميرخان، المصدر السابق، ص 140 – 141.
(119) د.ك.و.، ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية، 1987، جاكيت رقم 77، ورقة رقم 33.
(120) المصدر نفسه، ورقة رقم 57.
(121) المصدر تفسه، 1988، جاكيت رقم 110، ورقة رقم 51.

قائمة المصادر

اولاً/ الوثائق الغير منشورة :

1- ملفات دار الكتب والوثائق: (د . ك. و).

أ- ملفة رقم 396/ 303، وساطات واتفاقيات دولية.
ب- ملفة رقم303/20303، علاقة العراق بإيران.
ت- ملفة رقم 20109/ 303، العلاقات السورية – الإيرانية.
ث- ملفة رقم 303/399، مواقف دولية.

2- **وثائق وزارة الخارجية البريطانية** (F. C. O):(Foreign and Commonwealth Office)

A- FCO.8/6190 Subject: lran/ lrag Conflict: Kuwait Concerns, Report From British Embassy in Kuwait to Foreign and Commonwealth Office, London, 19 March 1986.

B- FCO.8/1690, Subject: Kuwait/lran ,Report From British Embassy in Kuwait to foreign and Commonwealth Office, Londo, 23 April 1986

ثانياً: الوثائق المنشورة:

1- الوثائق العراقية المنشورة:

أ- وزارة الثقافة والأعلام العراقية، دائرة الأعلام الخارجي، جهود السلام الدولية لايقاف الحرب العراقية- الايرانية، ط2، دار الحرية، بغداد، 1984.
ب- وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والمعلومات، ملفة رقم 237/ 233، رد فعل السعودي على الحرب العراقية - الإيرانية، 1987.
ت- وزارة الخارجية العراقية، دائرة البحوث وتحليل المعلومات، التعاون بين النظامين السوري والإيراني – التعاون السياسي والدبلوماسي، بغداد، 1989.

2- الوثائق العربية المنشورة:

أ- الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، سير وتراجم – صدام حسين، وثيقة رقم 2347، بيروت، 1983.
ب- مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية عام 1981، بيروت، 1982.

ثالثاً: الاطاريح والرسائل الجامعية:

1- اسلام محمد عبد ربه المغير، الحرب العراقية الايرانية 1980- 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، الجامعة الاسلامية، غزة، 2015.
2- إيهاب مجيد صالح، الموقف الإقليمي والدولي من المشكلات العراقية الايرانية 1968- 1988، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات للأداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2016.
3- ايلاف عبد الحسن عبدالله الصباغ، ابو الحسن بني صدر ودوره في السياسه الايرانية 1933-1981، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، 2016.
4- ثائر يوسف عيسى، العلاقات السورية – الإيرانية 1979 – 2000، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة دمشق، 2007.
5- زينب صبري مهدي، أزمة الرهائن في ايران 1979- 1981، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 2016.
6- سميه حمنى، صدام حسين وسياسته اتجاه الاكراد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة (الجزائر)، 2015.
7- عارف محمد خلف البياتي، السياسة الخارجية السورية حيال الوطن العربي للفترة من عام 1970 – 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1988.

8- عامر حسن ثابت الخشالي، حركة عدم الأنحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي – دراسة مقارنة في موقفهما تجاه القضايا العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1988.
9- فاضل عبدالرحيم عبدالكريم الأسدي، العلاقات السورية – الايرانية 1979 – 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2013.
10-فالح فهد الدوسري، دور الكويت في دعم القضايا الخليجية والعربية 1961 – 1990، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات للأداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2013.
11-محمد عبدالغني السيد يونس، الحرب العراقية – الايرانية والمواقف الدولية تجاهها 1980 - 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الاسكندرية، مصر، 2015.
12-مشرف وسمي محمد الشمري، سياسة الكويت الخارجية في المنطقة العربية للفترة 1961- 1983، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسية، جامعة بغداد، 1984.
13-نصير نوري النعيمي، السياسات الأمنية الأقليمية لدول الخليج العربي في الثمانينيات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1988.
14-هوزان سليمان ميرخان، العلاقات الإيرانية – السورية 1979 – 1989، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة دهوك، 2012.
15-وائل ناصر حسين الاسماعيلي، سعود الفيصل ودوره في السياسة الخارجية السعودية حتى عام 1989، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2018.
16-وفاء عبدالرزاق محبوب، نشأة وتطور الصحافة الكويتية دراسة تاريخية 1961- 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، الجامعة العربية، بغداد، 2005.

رابعاً: الكتب العربية والمعربة:

1- رفسنجاني، حياتي، ترجمة: دلال عباس، دار الساقي، بيروت، 2005.
2- سلمى عدنان محمد، صدى الحرب العراقية – الايرانية في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1981.
3- عبدالحليم ابو غزالة، الحرب العراقية الايرانية 1980- 1988، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1994.
4- عبد المجيد تراب زمزمي، الحرب العراقية الايرانية- الاسلام والقوميات، الوكالة العالمية للتوزيع، د.م، 1984.
5- علي عبدالحسين عبدالله، أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، دار رسلان، دمشق، 2011.
6- فلانيت ليفريت، وراثة سورية اختبار بشار بالنار، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، مركز بابان لسياسة الشرق الأوسط ، بيروت، 2005.
7- فهد ابراهيم عبدالرحمن الدبيكل، النزاع العراقي الايراني وانعكاساته على السياسة الخارجية للبلدين، بحوث دبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، 1985.
8- فيبي مار، نظام صدام حسين 1979-2003، ترجمة: مصطفى نعمان، دار المرتضى، بغداد، 2009.
9- محسن هاشمي، هاشمي رفسنجاني الذكريات والعراقة، د.ط، طهران، 1998.
10-محمد جمال حماد، المؤامرة الإيرانية على الخليج العربي في العصر الحديث، دار الكتب والدراسات العربية، الاسكندرية، 2016.
11-محمد حسن العيدروس، دراسات في العلاقات العربية الايرانية، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1999.
12-مصطفى عبدالعزيز مرسي، حافظ الأسد بين الواقع والاسطورة – شخصيته وعصره وكيف تعامل مع شعبه ودول الجوار، الدار الدولية، القاهرة، 2017.

خامساً: الكتب باللغة الايرانية:

- محمد علي امامى، بررسى روابط سياسى سوريه وعراق در دهه 1980، تهران، 1374.

سادساً: الموسوعات:

1- احمد فاضل السعدي، موسوعة اعلام الثورة الاسلامية 1963 – 2013، مطبعة الساقي، بغداد، 2017.
2- صالح زهر الدين، موسوعة رجالات من بلاد العرب، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2001.
3- عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج2 و ج3 و ج5، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1994.
4- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية والجغراقية، ج10، بيروت، 1998.

سابعاً: البحوث المنشورة:

1- محمد سالم احمد الكواز، العلاقات الكويتية الايرانية 1979- 1991 دراسة تاريخية سياسة، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، كركوك، مج7، العدد3، 2012.
2- مندوب امين الشالجي، مجلس الامن الدولي والحرب العراقية الايرانية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 5، نيسان1990.

ثامناً: الصحف والمجلات:

أ- الصحف

1- جريدة الثورة، (بغداد)، العدد 5050، 15 آذار 1984.
2- جريدة الجزيرة، (الرياض)، العدد 3071، 11 كانون الاول 1981.
3- جريدة السياسة، (الكويت)، العدد 4397، 26 ايلول 1980.
4- جريدة القبس، (الكويت)، العدد 5142، 4 ايلول 1986.
5- _____، العدد 5150، 12 ايلول 1986.
6- _____، العدد 5174، 2 تشرين الاول 1986.
7- _____، العدد 5677، 3 آذار 1988.
8- _____، العدد 5683، 9 آذار 1988.
9- _____، العدد 5691، 17 آذار 1988.
10- _____، العدد 5826، 1 آب 1988.
11-جريدة النهار، (بيروت)، العدد 15912، 8 شباط 1985.
12-جريدة الوطن، (الكويت)، العدد 3430، 9 ايلول 1984.

ب- المجلات

1- مجلة الحوادث، (بيروت)، العدد 1603، 14 تموز 1987.
2- مجلة الشراع،(بيروت)، العدد166، 4 حزيران1984.

تاسعاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

1- جابر الاحمد الصباح متاح على الرابط:
www.aljazeerea.net, Accessed In:- 20/1/2018.
2- عبدالرزاق خلف محمد الطائي، قراءة في مواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الحرب العراقية الايرانية 1980 – 1988، مركز الدراسات الأقليمية، جامعة الموصل، 2011. متاح على الرابط:
https:// Puipit: alwatanvoice.com/2011,Accessed In:-1/7/2018.
3- هدى الإسلام، علي أكبر ولايتي:

http//www.hadie IisIam.com,Accessed In:- 11/6/2018.
4- مصطفى طلاس وزير دفاع حافظ الأسد متاح على الرابط:
https://www.alijazeera.net ,Accessed In:- 29/12/2018.